خطبا ثم قال والائمة مالك والشافعي وابو حنيفة وغيرهم لم يتكلموا
الا على عورة الصلاة في الصلاة فقال الشافعي ومالك ما عدى الوجه
والكفين وزاد ابو حنيفة القدمين وامام احمد يعفى للشاب
ان يكشف وجهها لغير حاجة ويكره للشاب ان ينظر اليها لغير حاجة
انتهى كلامه وهو اعرف بمذهب الشافعية ومثله في سماع
النووي الذي هو عمدة الشافعية في جميع اقطارهم ولفظه ويحرم
النظر بشهوة الى عورة اجنبية وكذا اوجهها وكفيها خوفا من
وكذا عند الامن على الصحيح انتهى بلفظه فجعل الصحيح من مذهبهم
حرمة النظر مطلقا للشهوة وغيرها فان خوف الفتنة يمنع عند
نجوين الشهوة وقال في نظر الاجنبية الى الاجنبي الاصح التحريم
كما مر بها هذا لفظه ونقله عنه المناوي ثم قال والحنفية كما يجوز
النظر الى الوجه والكفين والحنابلة يجوز النظر الى الوجه والكفين
لحاجة واما مالك فثبت عنه القول بتحريم نظر الاجنبية الا لضرورة
قال العلامة بن رشيد في نهاية المجتهد ما لفظه واما مالك
فالخاطب النظر الى بدن المخطوبة كله بل اجاز النظر وجهها
وكفيها انتهى فافاد انه لم يجز الا لحاجة المذكورة ويعلم
يعرف ان نقل الشارح غير صحيح وما شبهه اليهم فلا يجوز
مطلقا باطل فانه لم يقل احد منهم بالجواز مطلقا وما نقل
عن اهل الظاهر للشافعي مقيد بالامن من الفتنة كما عرفت
ولم يرتضيه المدونون لمذهبه ولم يسبق في بدء الامر ما نقل عن
الامام يحيى وانه اعلم بحقيقة ذلك والذي في الثمرات للفقيه
يوسف عنه وعن الفريقين جواز النظر لغير شهوة وكذا نقله
ابن بهران في شرح الارشاد ونقل الاجماع على تحريم النظر مع الشهوة

وقد نقله

وقيل يقله العلامة المزجي عند قوله الفتنة قوله الثانية
الحجاب اقول اراد بها قوله لكحا يا بها الذين امنوا لا تدخلوا
بيوت النبي الى قوله من وراء حجاب الاية وفي سبب النزول اقوال
والاكثر انها نزلت في زواجه النبي صلى الله عليه وسلم بزينب بنت جحش
في الخامسة من الهجرة وقيل في خروج سودة لحاجتها وقيل
غير ذلك وسبب انه اكل معه صلى الله عليه وسلم رجل فاصابت يده يد
عايشة ونزلت اية الحجاب واما وجوب الستر فان الستر هو
الحجاب قال اهل المذهب ان الاية دليل على تحريم نظر الاجنبي
الى الاجنبية واجاب من خالفهم بما افاده قوله قالوا حاصل
بان دواعي النبي صلى الله عليه وسلم قال وذلك لان السياق
فيهن لا يتخطوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم ثم قال واذا سالتموهن
لتقوين متاعا فاسئلوهن لسانه صلى الله عليه وسلم وان لم يجر لهن ذكر
في صدرها فسياق الايات قبلها وبعدها فيهن وقيل المدلول
عليهن بدين كن صلى الله عليه وسلم قوله انما شرع اقول هذا
بانه لوجه التخصيص لهن انه هو العلة التي لاجلها حصل التحريم
فلا كلام ان ذلك هو سبب النزول على احد الاقوال كما عرفت
وقد اخرج احمد وعبد بن حميد والبخاري ومسلم والنسائي
وابن المنذر وابن ابي حاتم وابن مردويه والبيهقي في سننه
من طرق عن ابن عباس رض قال لما تزوج النبي صلى الله عليه وسلم
زينب بنت جحش دعا القوم وطعموا ثم جلسوا يتحدثون
فاذا هو كانه ينهض للقيام فلم يقوموا فلما راى ذلك قام
فلما قام قام من قام وقعد ثلثة نفر فجا النبي صلى الله عليه وسلم
ليدخل فاذا القوم جلوس ثم انهم قاموا فانطلقت فجيت فاخبرت